حقوق سكّان القدس الشرقيّة: إهمال وتمييز

في نهاية العام 2006، وصل تعداد سكّان القدس إلى 732,100 نسمة. 34% (نحو 251,400) منهم فلسطينيّون يسكنون في القدس الشرقيّة، وحصلوا على مكانة سكّان ثابتين بعد أن ضمّت دولةُ إسرائيل إليها القدسَ في العام 1967. وما دامت إسرائيل تسيطر على القدس الشرقيّة، وتَعتبر قاطنيها سكّانًا في دولة إسرائيل، فهي ملزمة بالتعامل معهم على قدم المساواة مع سواهم. وَفق القانون الإسرائيليّ، يحقّ لهؤلاء السكّان الحصول على جميع الخدمات والحقوق التي يتمتّع بها مواطنو الدولة، باستثناء حقّ الاقتراع للكنيست. على الرغم من ذلك، ومنذ العام 1967، لم ترصد دولة إسرائيل موارد لصيانة القدس الشرقيّة وتطويرها، تلك الموارد التي تشكّل استحقاقًا للاحتياجات المادّيّة للمدينة، واحتياجات السكّان بسبب نموّهم الطبيعيّ. وتعاني هذه المدينة، على امتداد أربعة عقود، من التمييز في مجالات التخطيط والبناء ومصادرة الأراضي، ومن حدّ أدنى من الاستثمار في البنى التحتيّة وفي الخدمات الحكوميّة والبلديّة. ترمي إسرائيل من وراء هذه السياسة إلى المحافظة على أغلبيّة يهوديّة في المدينة، وإلى التضييق على السكّان الفلسطينيّين كي يهجروا المدينة. نتيجة لذلك، يعيش سكّان القدس الشرقيّة في ظروف من الضائقة الخانقة التي تشهد تدهورًا متواصلاً. حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، من العام 2003، يقبع 64% من العائلات الفلسطينيّة في القدس تحت خطّ الفقر، مقابل 24% من العائلات اليهوديّة؛ كذلك يعيش 76% من الأولاد في القدس الشرقيّة (أكثر من 80,300) تحت خطّ الفقر، مقابل 38% من الأولاد اليهود.

التمييز في مجال التخطيط والبناء

منذ عشرات السنين، لا تتوافر إمكانيّة قانونيّة لاستصدار تراخيص بناء في القدس الشرقيّة. العوامل التي ولّدت هذا الوضع هي خليط من مصادرة الأراضي (وقد استُخدمت بغالبيّتها لبناء أحياء يهوديّة)، ومشاكل في التسويات التخطيطيّة لسائر الأراضي،[1] وسلسلة طويلة ومضنية من الإجراءات والتقييدات الإداريّة، ذات التكلفة الباهظة، التي تفرضها السلطات على كلّ مَن يطلب الحصول على رخصة بناء في القدس الشرقيّة. ولأسباب مختلفة، تقع بعض هذه التكاليف على كاهل السكّان الفلسطينيّين فقط. التكاليف المتبقّية تقع على كاهلهم وعلى كاهل سكّان القدس الغربيّة كذلك. لكن، بسبب الحالة الاقتصاديّة التي يعاني منها أهالي القدس الشرقيّة، تُعتبر هذه المصاريف فوق طاقتهم. بالإضافة إلى ذلك، تتراوح نسب البناء (النسبة من مساحة الأرض التي يُسمح بالبناء عليها، بما في ذلك البناء إلى الأعلى)، التي حُدّدت في معظم أحياء القدس الشرقيّة، تتراوح بين 25% إلى 75%، مقابل 75%-125% في القدس الغربيّة.

[1] من الـ 46,000 دونم التي تبقّت ضمن ملكيّة الفلسطينيّين سكان القدس الشرقيّة، فقط 24,700 دونم (53.7%) اجتازت تسوية تخطيطيّة خلال السنين. نحو 35% منها عرّفت كمساحات طبيعيّة مفتوحة، لا يمكن البناء عليها لأغراض السكن.

يتمتّع سكّان الأحياء اليهوديّة في القدس بعمليّة إعمار وباستثمارات غير مسبوقة، ومن الواضح أنّ الحديث يدور هنا حول تمييز صارخ يرمي إلى تقييد البناء القانونيّ في صفوف السكّان الفلسطينيّين، وتقليص الحيّز الجغرافيّ لتطوّر الأحياء العربيّة. تُرَسّخ الخارطة الهيكلية المحلّيّة "القدس 2000"، التي صادقت عليها اللجنة المحلّيّة للتخطيط والبناء، السياسة التمييزيّة المقصودة من خلال تخصيص غير كافٍ لوحدات السكن، ولمصادر التشغيل، وللبنى التحتيّة للسكّان العرب في القدس. نتيجة لهذا التمييز، بُنيت (وما زالت تُبنى) جميع البنايات في القدس الشرقيّة دون تراخيص بناء، ويعيش السكّان فيها باكتظاظ شديد وبخوف دائم من إقدام السلطات على هدم بيوتهم. ويتبيّن أنّ العدد الكبير من البيوت غير المرخّصة لا يدلّ على عدم الامتثال للقانون، بل على أنّ جهاز التخطيط، الذي لا يتعامل مع الاحتياجات الحقيقيّة،لم يعد عنوانًا بالنسبة لسكّان القدس الشرقيّة. وعلى الرغم من مسؤوليّة البلديّة ومؤسّسات التخطيط والبناء عن هذا الوضع، يجري تنفيذ سياسة فرض القانون والمعاقبة (السياسة التي تشمل هدم البيوت وفرض الغرامات الماليّة) من خلال التمييز بين شطرَي المدينة. فعلى سبيل المثال، وُجِدت 85% من مخالفات البناء في القدس الغربيّة، لكن 91% من أوامر الهدم الإداريّة أُصدرت ضدّ البناء في القدس الشرقيّة.[2]

إهمال خطير في الخدمات والبنى التحتيّة

أكوام القمامة المنتشرة في شوارع القدس الشرقيّة، وفي مواقع تجميع القمامة غير المرخّصة، هي أكثر الأمور بروزًا في القدس الشرقيّة. تتولّد هذه الظاهرة نتيجة نقص حادّ في خدمات الوقاية الصحّيّة. البنى التحتيّة للشوارع والأرصفة مهلهلة للغاية وتعاني من نواقص كثيرة، وهو ما يتسبّب بالأضرار للناس والممتلكات. ومن النادر أن نشاهد في القدس الشرقيّة حدائق عامّة أو منشآت لرفاهية الجمهور. الخدمات البريديّة شبه معدومة، إذ يخدم فرعا بريد وخمسُ وكالات أكثرَ من ربع مليون إنسان. وفي المقابل، تقوم أكثر من خمسين وحدة بريد على خدمة نصف مليون من مواطني القدس الغربيّة؛ ويتقاسم 10 من سعاة البريد فقط مسؤوليّة توزيع الحاجات البريديّة للمرسَل إليهم. لا غرابة، إذًا، في أنّ معظم الرسائل لا تصل إلى عناوينها في الوقت المحدّد، أو في أنّها لا تصل ألبتّة.

---

[2] ناتي مروم "مصيدة تخطيطيّة: سياسة التخطيط، تسوية الأراضي، تراخيص البناء وهدم البيوت في القدس الشرقيّة"، **بمكوم- مخططون من أجل حقوق التخطيط و عير شاليم- القدس**، 2004
http://www.bimkom.org/dynContent/articles/Deadlock%202.1.pdf

الميـاه

ينبع الخلل في توفير المياه العذبة من سياسة التمييز بين الأحياء اليهوديّة والعربيّة في مجال التخطيط. وبما أنّ قانون التنظيم والبناء يحظر ربط بناية غير مرخَّصة بشبكة المياه البلديّة، يعاني عشرات الآلاف من سكّان القدس الشرقيّة من نقص في انتظام تدفّق الماء. ووَفقًا للتقديرات، لا يتزوّد أكثر من نصف السكّان (أكثر من 100 ألف) بالماء بصورة قانونيّة. وفي غياب خَيارات أخرى، يُضطرّ هؤلاء إلى ربط بيوتهم بأساليب غير قانونيّة بأنابيب المياه الرئيسيّة، أو ببيوت جيرانهم التي رُبطت بالشبكة بصورة قانونيّة، أو يكتفون بحاويات جمع المياه. كلفة هذه الحلول باهظة إلى حدّ بعيد، إذ تسري المياه بطيئة وغير منتظمة، وتكون المياه في حاويات التجميع عرضة للتلوّث من الميكروبات التي تتكاثر في المياه الراكدة والموبقات وجيف الطيور والعصافير. يتسبّب شحّ الماء النظيف بتراجع مستوى النظافة (صعوبة الاستحمام، وغسل الأواني المنـزليّة، وتنظيف البيوت)، وانتشار الأمراض التلوّثيّة.[3] على هذا النحو، يُننتَهك انتهاكًا خطيرًا حقُّ سكّان القدس الشرقيّة بظروف حياتيّة لائقة، وحقّهم بالكرامة والصحّة.

المياه العادمة والصرف الصحّيّ

تعاني بنى المياه العادمة والصرف الصحّيّ التحتيّة في القدس الشرقيّة من إهمال متراكم على امتداد سنين طويلة. بعض الأحياء غير مرتبطة مطلقًا بشبكة الصرف البلديّة، وما زالت تَستخدِم الآبار الامتصاصيّة. وفي أحياء أخرى، يعاني جهاز الصرف البلديّ من القِدَم ومن صيانة هزيلة. ووَفق التقديرات الرسميّة لشركة " هجيحون" (شركة المياه والمياه العادمة في القدس)، تنقص اليوم القدسَ الشرقيّة سبعةُ كيلومترات من خطوط الصرف الصحّيّ، يقترن مدّها بدفع رسوم عالية وضرائب تطوير باهظة، ليس في مقدور السكّان تسديدها. ويتسبّب فيضان مياه المجاري بمضارّ صحّيّة خطيرة، إذ تسري في الكثير من الأحيان بجانب البيوت وأماكن لهو الأولاد. وتزيد أحوالُ الطقس السيّئةُ الطينَ بلّة وتزيد المخاطر الصحّيّة التي يتعرّض لها السكّان.

التربية والتعليم

تعاني القدس الشرقيّة من عدّة مشاكل صعبة، في مجال التربية والتعليم، وعلى رأسها النقص الخطير في غرف التدريس. تَضاعفَ عدد سكّان المنطقة في العقود الأربعة الأخيرة بمقدار ثلاث مرات ونصف مرّة، لكن جهاز التعليم لم يتطوّر على نحو يلاءم الاحتياجات المتغيّرة، ويكاد بناء غرف دراسيّة جديدة يكون معدومًا. تعاني القدس

[3] هكذا، على سبيل المثال، أعلنت دائرة الصحّة اللوائيّة في القدس، في تاريخ 25.7.07، عن مخاوفها من انتشار الصفري الجرثوميّ في الأحياء العربيّة بعد اكتشاف 27 حالة من داء الصفري في صفوف الأطفال.

الشرقيّة اليوم من نقص في نحو 1,500 غرفة تدريس، ومن المتوقّع أن يصل العدد في العام 2010 إلى 1,900 غرفة. وبسبب النقص الهائل في الغرف الدراسيّة، يتعلّم نحو نصف الأولاد (نحو 39,400 من أصل 79,000 ولد)[4] في المدارس البلديّة التابعة للقدس في ظروف قاسية وغير آمنة، وفي اكتظاظ شديد، وتُستخدم مبانٍ غير ملائمة أو غير مجهَّزة، ويجري العمل بأسلوب الورديّة الثانية. على الرغم من حقّهم في الحصول على التعليم المجّانيّ من الدولة، يُضطرّ عشرات الآلاف من الأولاد، ممّن لا يستوعبهم جهاز التعليم الرسميّ، إلى البحث عن حلول تعليميّة خارج الأطر الرسميّة -كمدارس الوقف أو المدارس الخاصّة في القدس والضفّة الغربيّة-، ممّا يُثقل ماديًّا على كاهل عائلاتهم. بعض الأولاد يلزمون بيوتهم؛ وحسب معطيات ائتلاف تطوير التعليم العربيّ الفلسطينيّ في شرقيّ القدس، ثمّة نحو 9,000 من الأولاد غير المسجّلين في أيّ من الأطر التعليميّة القائمة.[5]

ضائقة الغرف التدريسيّة الحادّة، في القدس الشرقيّة، معروفة منذ زمن بعيد للبلديّة ووزارة التربية والتعليم، ونوقشت في المحاكم عَبْرَ مجموعة من الالتماسات[6]. في شباط عام 2007، وفي إطار مداولة في المحكمة العليا[7]، التزمت الدولة ببناء 400 غرفة تدريس في السنوات الخمس القادمة في القدس الشرقيّة بميزانيّة تبلغ نحو 400 مليون شيكل. في أيلول 2007، أعلنت بلديّة القدس عن بداية التحضيرات للمشروع، لكن العمل لم يشهد تقدّمًا على أرض الواقع.[8] ومن المفترض أن تتماشى عمليّة البناء المذكورة والزيادة الطبيعيّة للسكّان، بَيدَ أنّها لن تسدّ الفجوة القائمة. في شهر آذار 2007، عرضت الحكومة خطّة خماسيّة لمعالجة النقص القطريّ في الغرف التدريسيّة، وبناء على هذه الخطّة، ستقوم الدولة ببناء 8,000 غرفة تدريس بين العامين 2007-2011 بميزانيّة تصل إلى 4.64 مليار شيكل. وتطرّق القرار على نحو واضح إلى بناء بعض هذه الغرف في القدس الشرقيّة، لكن الحكومة عادت فتراجعت في آب عن قرارها هذا، بادّعاء تفضيل بناء غرف تدريسيّة في أماكن أخرى من البلاد.[9]

غياب الأطر التربويّة لجيل الطفولة المبكّرة

---

[4] أدفاه رودوجوفسكي، "صورة الوضع لجهاز التعليم العربيّ – الفلسطينيّ في القدس الشرقيّة عشيّة افتتاح السنة الدراسيّة 7/2006، **ائتلاف تطوير التعليم العربيّ- الفلسطينيّ في شرقيّ القدس**، أيلول 2007، على موقع عير عميم، http://www.ir-amim.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/EducationReport2007Heb.doc
أعضاء الائتلاف: اتّحاد لجان الأهالي في مدارس القدس الشرقيّة، عير عميم، جمعيّة حقوق المواطن والمديريّة الجماهيريّة لتطوير بيت حنينا.

[5] صورة الوضع لجهاز التعليم العربيّ – الفلسطينيّ في القدس الشرقيّة، الملاحظة "131" أعلاه.

[6] هكذا، على سبيل المثال، وبعد تقديم جمعيّة حقوق المواطن الالتماسات في العامين الأخيرين باسم أولاد من سكّان القدس الشرقيّة، الذين لم يتوافر لهم مكان في جهاز التعليم الرسميّ، جرى إدراج الملتمسين في جهاز التعليم. التماس إداريّ 1114/06، فلان ضدّ بلديّة القدس، التماس إداريّ 07/ 855 فلان ضدّ بلديّة القدس.

[7] مِلفّ العليا، 5185/01 فادي بدريّة وآخرون ضدّ بلديّة القدس وآخرين.

[8] صورة الوضع لجهاز التعليم العربيّ الفلسطينيّ في القدس الشرقيّة، الملاحظة "131" أعلاه.

[9] مِلفّ العليا 5185/01، المديريّة الجماهيريّة لتطوير بيت حنينا ضدّ بلديّة القدس. ردّ مكمّل من قبل وزارة التربية والتعليم، 15.8.07.

يعيش اليوم في القدس الشرقيّة نحو 15,000 طفل، تتراوح أعمارهم بين 3 وَ 4 سنوات، لكن 90% منهم لا يرتادون أيّ إطار تربويّ. وعلى الرغم من الأهمّيّة البالغة للتعليم المبكّر وتأثيراته على تطوّر الطفل ونموّه، لا تُحرّك السلطات المسؤولة عن التعليم في القدس الشرقيّة ساكنًا، ولا تقوم بأيّ نشاط في هذا المجال. تعمل اليوم في القدس الشرقيّة روضتان بلديّتان في المرحلة قبل الإلزاميّة، ويرتادهما 55 طفلاً. نحو 1,900 سواهم يرتادون عشرات الروضات الخاصّة التي تجبي قسطًا تعليميًّا يتراوح بين 1400 وَ 1800 دولار سنويًّا، ولا تستطيع الغالبيّة الساحقة من الأهل تسديدها.

خدمات الرفاه الاجتماعيّ

يمكن توصيف الواقع الحياتيّ في القدس الشرقيّة كدائرة متواصلة من الإهمال والفقر والعوز. وقد ولّدت الضائقة الاقتصاديّة والاجتماعيّة سلسلة من الظواهر المجتمعيّة القاسية، كالمساس بالمنظومة العائليّة، وارتفاع مستوى العنف داخل العائلة، والتسرّب من المدارس الثانويّة، والدخول إلى سوق العمل الأسوَد في سنّ مبكرة، والجنوح نحو الإجرام والمخدرات، ومشكلات الصحّة والتغذية وسواها. يُعالج 22% من سكّان القدس الشرقيّة (نحو 31,600 نسمة) عَبْرَ خدمات الشؤون الاجتماعيّة. حيال هذا الواقع المرّ، ليس من غير العقول أن نتوقّع من بلديّة القدس ووزارة الرفاه الاجتماعيّ أن تُوْلِيَا هذه الفئة السكّانيّة اهتمامًا خاصًّا، لكن منظومة الرفاه الاجتماعيّ في القدس الشرقيّة، شأنها شأن سائر الخدمات، تعاني من شحّ في الميزانيّات، ومن تمييز متواصل مقارنة بالقدس الغربيّة، وتقع على حافة الانهيار. يحظى مكتب الشؤون الاجتماعيّة في القدس الشرقيّة، الذي يرعى ثلثَ سكّان المدينة، بـِ 15% فقط من مِلاكات القوى البشريّة في مكاتب الشؤون في المدينة بأكملها، ويتسبّب النقص في المِلاكات بتراكم الملفّات على العاملين الاجتماعيّين على نحو لا يُطاق. في نهاية العام 2005، عالج العامل الاجتماعيّ في مكاتب القدس الغربيّة نحو 165 بيتًا (442 نسمة)، بينما اضطُرّ العامل الاجتماعيّ في مكاتب القدس الشرقيّة إلى معالجة نحو 282 بيتًا (1,051 نسمة). تدهور الوضع في العام 2006، إذ بلغ عدد مِلفّات العامل الاجتماعيّ في القدس الشرقيّة 360 ملفًّا. ويدّعي المسؤولون في بلديّة القدس أنّ "السنوات الأخيرة تشهد مسارًا متواصلاً من التمييز المصحّح تجاه القدس الشرقيّة"،[10] وبالفعل أضيفت -في النصف الثاني من شهر آب من العام 2007- مجموعةٌ من مِلاكات العاملين الاجتماعيّين لمكتب الشؤون في القدس الشرقيّة، لكن هذه الزيادة شديدة الضآلة، ولا تساهم في تغيير الوضع جوهريًّا.

يعيش في القدس الشرقيّة آلاف الأولاد وأبناء الشبيبة في ضائقة، وتتهدّدهم الكثير من المخاطر. تعتني مكاتب شؤون الرفاه في القدس الشرقيّة بـِ 14,737 ولدًا وفتى في

[10] رسالة مديرة قسم الرفاه الاجتماعيّ في بلديّة القدس إلى جمعيّة حقوق المواطن من تاريخ 25.12.06.

خطر[11] ، لكن هذا المعطى لا يعكس العدد الحقيقيّ، وذلك أنّ النقص الخطير في القوى العاملة وفي البنى التحتيّة لا يتيح القيامَ بعمليّة مسح واسعة للسكّان. ويندرج 1,600 ولد في سنّ الثالثة والرابعة الذين لا يرتادون أيّ إطار تربويّ، تحت تعريف "أولاد في خطر"، وهم في أمَسّ الحاجة إلى إطار يوميّ، لكن 80 منهم فقط يرتادون نُـزلاً يوميًّا ونويديّتَيْن، بتمويل من قسم الرفاه في بلديّة القدس.

في مطلع العام 2007، أعلن ديوان رئيس الحكومة عن انطلاق خطّة جديدة يجري من خلالها استثمار 200 مليون شيكل في العام، لرعاية نحو 140,000 ولد وفتى في خطر في جميع أرجاء البلاد. على ضوء الوضع الصعب، قرّرت اللجنة القياديّة للخطّة ضمّ القدس الشرقيّة إليها، ومن المتوقّع أن تعمل هناك بصورة جزئيّة[12]، وحسب مخطّط وزارة الرفاه وبلديّة القدس لن يبدأ العمل إلاّ مع الأولاد الذين في خطر في الفئة العمْريّة 0-6. حتّى شهر تشرين الثاني لم توضع الميزانيّات للخطة، ولم يبدأ العمل بها ميدانيًّا.

العنف البوليسيّ والخروج على الصلاحيات

في كلّ أسبوع أو أسبوعين -وبمساعدة الشرطة-، تنصب سلطة الضرائب أو مؤسّسة التأمين الوطنيّ حواجز للجباية في الأحياء الفلسطينيّة في القدس. ويجري إيقاف جميع المَرْكبات التي تمرّ في المكان، وحين يتبيّن أنّ أيًّا من أصحابها أو أبناء عائلته مَدينون لهذه المؤسّسات، يُطلب من السائق تسديد الدين على الفور، وإذا لم يقم بذلك يُحجز على مركبته. هذه الطريقة في الجباية غير منصوص عليها في القوانين أو المراسيم المختلفة، ويكاد العمل بها يقتصر على القدس الشرقيّة. الطريقة القانونيّة الوحيدة لجباية الديون، حسب القانون الإسرائيليّ، تتمثّل في استصدار تخويل لجباة الضرائب، بموجبه يتمكّنون من الوصول إلى بيت المَدين والحجز على ممتلكاته. لا يسمح القانون للسلطات بالحجز على المَرْكبات في الشارع بغية جباية الديون، ولا يتيح استخدامَ الحواجز البوليسيّة ابتغاء جباية الديون. وما زالت المحكمة العليا تتداول التماسًا قدّمته جمعيّة حقوق المواطن بهذا الشأن في آب 2007 ضدّ هذه الممارسات غير القانونيّة.[13]

وتصل إلى جمعيّات حقوق الإنسان شهاداتٌ عديدة حول العنف الذي يمارسه أفراد الشرطة في القدس الشرقيّة، من بينها شكاوى حول ممارسة جنود حرس الحدود للعنف والتنكيل. وتصاعدت الاحتكاكات بين قوّات الأمن والسكّان بعد بناء جدار الفصل في القدس. فعلى سبيل المثال، ومع الانتهاء من العمل على بناء جدار الفصل

---

[11] أوردت مديرة مكتب الرفاه الاجتماعيّ لمنطقة الشرق في بلديّة القدس هذه المعطيات لجمعيّة حقوق الإنسان في رسالة من تاريخ 8.2.07.

[12] أُعلمت جمعيّة حقوق المواطن بذلك في رسالة وصلتها من وزارة الصناعة والتجارة في تاريخ 5.6.07، وفي محادثة هاتفيّة مع المسؤول عن تطبيق الخطّة في ديوان رئيس الحكومة.

[13] مِلفّ العليا 6824/07، منّاع ضدّ سلطة الضرائب.

في نهاية العام 2006 في منطقة عناتا، بقيت قوّة حرس الحدود تُرابط مرابَطةً ثابتة على مقربة من ثلاث مدارس فلسطينيّة يتعلّم فيها نحو 2,500 طالب وطالبة. أدّت نشاطات القوّة في المنطقة (والتي يعتبرها السكّان عملاً استفزازيًّا) في الكثير من الأحيان إلى رجم القوّة بالحجارة، وردّت هذه بإطلاق قنابل صوتيّة وقنابل مسيلة للدموع ورصاص مطاطيّ. في تاريخ 16.1.07، حصلت مصيبة عندما أطلق جنود القوّة رصاصات معدنيّة مغلّفة بالمطّاط على الطلاّب، فأصابوا الطالبة عبير عريان ابنة العاشرة، التي كانت تسير مع زميلاتها على مقربة من المكان، بجراح خطيرة. توفّيت عبير بعد يومين متأثّرة بجراحها. لكن النيابة العامّة في لواء القدس قرّرت إغلاق المِلفّ ضدّ الجنود الذين أطلقوا النار على عبير بسبب عدم توافر الأدلّة. خرجت قوّة حرس الحدود من منطقة عناتا، في نهاية شهر آذار، بعد التوصّل إلى تفاهمات مع السكّان[14] على التوقّف عن رجم الحجارة، وعلى بناء علاقة مباشرة بين ممثّلي لجان الأهالي، وقيادات القرية وضبّاط حرس الحدود.

يشكّل حاجز قلنديا (عطاروت)، الذي يقع شماليّ القدس، مصدرَ احتكاك آخر. يخدم هذا الحاجز نحو 100,000 من سكّان القدس الشرقيّة الذين عُزلوا عن مركز حياتهم في القدس بسبب بناء جدار الفصل. ويُضطرّ هؤلاء إلى عبور الحاجز في طريقهم إلى العمل والمدرسة والمؤسّسات الطبّيّة وغيرها. في مطلع العام 2007، وبعد حصول عمليّة طعن على الحاجز، فُرضت التشديدات على شروط العبور. ويشتكي السكّان من العنف الجسدي والكلاميّ من قبل الجنود، بالإضافة إلى تأخير عبورهم لفترات متواصلة، وإغلاق الحاجز أمام حركة السيّارات على نحو عشوائيّ ودون سابق إنذار. يرتبط بعض هذه الشكاوى بتصرّفات موظّفي إحدى شركات الحراسة الخاصّة الذين يعملون على الحاجز، ويتدخّلون في عمل الجنود ويقومون بتصرّفات غير معقولة عند القيام بعمليّات التفتيش، ويعاملون المارّة معاملة مهينة.

[14] بوساطة جمعيّة حقوق المواطن.